المحاضرة رقم 03: مسار اعتماد البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية

تمثل الجامعة في مختلف المجتمعات المحور الأساسي التي تهتم بنقل وتوصيل المعرفة بمجالها النظري والتطبيقي والتراث الثقافي، وتدعيم المجتمع بالطاقة المؤهلة التي تمكنه من تنميته في مختلف الميادين، ويرى Alain Touraine أن للتعليم العالي ثلاث وظائف أساسية مرتكزة على ثلاث مستويات متعلقة بوظائف المجتمع، وهي البحث، نشر المعرفة، وتنشئة الشباب وبهذا فهي تعمل على الإنتاج،التكيف وإعادة الإنتاج والتي تعبر في مجملها على الوظيفة الاجتماعية للجامعة:

أ-الإنتاج: تكتمل الوظيفة الإنتاجية للجامعة بالبحث الذي تعطي له بعض الجامعات ميزانية هامة باعتباره الثروة الأساسية لخدمة الجهاز الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي. وغيرها.

ب-التكيف: يعتبر التكيف دورا بديهيا للجامعة لكنه أقل وضوحا في التطبيق فالجامعة تحضر مناصب عمل مستقبلية إضافة إلى إعادة التحديد والتعريف الدائم لجدول التكوينات المهنية، فهي أداة تكيف المجتمع حسب التغيرات تتكون فيها أنماط العلاقات الاجتماعية، الاتصال...ومن الصعب عزل النتائج الخاصة بعدم تكيف الجامعة وتأخرها في مجال العصرنة، أو عدم قدرتها على إنتاج بعض أنماط العلاقات الاجتماعية والاعتبارات الثقافية عن باقي المجتمع.

ج-إعادة الإنتاج: تقوم به الجامعة بوعي منها لتكوين النخبة الاجتماعية مسؤولة عن قيادة المجتمع، وانطلاقا من هذه الوظيفة تعتبر الجامعة أداة مباشرة للدفاع عن النخبة الاجتماعية التي تتحمل هذه المسؤولية عند مباشرتها العمل.

وهكذا نؤكد أنه ومنذ نشوء الجامعات وهي تقوم بوظيفتين قارتين هما التعليم والبحث لا انعزال لأحدهما عن الأخر، فالجامعة لا تعتبر معهدا للبحث فقط بل هي أيضا هيئة بحث وهذا ما يقره ويؤكده مختلف العلماء باعتبار أن وظيفتها لا تقتصر على تعليم أكبر عدد ممكن من طلبة العلوم الموجودة، لكن تتعدى ذلك للمساهمة في إنشاء العلوم التي هي في طور الانجاز وفكرة الجامعة مرتبطة حتميا بوجوب بحث رئيسي ونزيه.

ويعدّ البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث التي يستند عليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر، فالمتوقع من الجامعة أن تقوم بتوليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث والتعمق العلمي والإسهام في تقدم المعرفة العلمية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية. علاوة على كونه رافدا من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى رفع مؤشرات التنمية البشرية في عمر متوقع ودخل الفرد، ومعدلات التعليم في المستويات المختلفة، وتحسين الإنتاجية

،الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى ازدهار التنمية الاجتماعية، وزيادة معدلاتها وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي يواجهها المجتمع المحلي والعالمي، وتتجسد هذه الوظيفة خاصة في البلدان المصنعة في البحوث الأساسية والتطبيقية التي تربط العلم بالتقنية والصناعة إذ أن "البحوث الأولى مو جهة نحو تنقيب إبداع واستيعاب معرف علمية جديدة، وهي تساعد على تحديد حدود وإمكانيات البحوث الثانية التي يجب عليها أن تمرر نتائج البحوث الأولى (البحوث الأساسية) في مجال الإنجاز والتطبيق.

قبل الحديث عن اعتماد البرامج الجامعية الجزائرية يستحسن بنا أن نعرّف بنظام التعليم فيها ليمكننا ذلك من أخذ فكرة واضحة عن مراحل اعتماد البرامج الجامعية ومسارها الكلي.

عرفت الجامعة الجزائرية إصلاحات عديدة في مسارها منذ الاستقلال، وآخرها هو اعتماد نظام الـ: ل م د. والذي هو مهيكل ضمن ثلاث أطوار تعليمية هي:

01- الطور الأول: وهو عبارة عن طور يسمح بالتعرف على الحياة الجامعية والتكييف معها وكذا اكتشاف التخصصات المتاحة ويمتد لسداسيين (السنة الأولى) وهو يخص جميع طلبة الشعبة (نفس الوحدات التعليمية والمواد لجميع طلبة الشعبة.

02- الطور الثاني: وهو طور يسمح بتعميق المعارف بالإضافة إلى التوجيه التدريجي ويمتد كذلك لسداسيين (السنة الثانية) وينقسم إلى مسارات مختلفة، بحيث يمكن للطالب الانتماء لأي مسار تعليمي، علما أن التكوين مشترك ما بين مختلف المسارات بنسبة 80% ومميز أو خاص بنسبة 20% وهو ما يتيح فتح المعابر فيما بين المسارات.

03- الطور الثالث: ويتمثل في طور التخصص باعتباره يمكن الطالب من اكتساب المعارف والمهارات في التخصص المختار ضمن مسار محدد ويمتد هو الآخر لسداسيين (السنة الثالثة) ويعد التكوين فيه متخصصا بنسبة 80% ومشتركا بنسبة 20% في إطار تخصصات المسار وفتحا أيضا للمعابر فيما بين تخصصات المسار المعني.

ونظام لـ م د هو مراجعة للتعليم العالي تسعى لتطبيقه كل الدول الحريصة على نموها الإقتصادي، وهذا ما فعلته الدول الأوروبية وفق برنامج بولون الذي كان تكملة لبرنامج إيراسموس ماندوس، هذا الأخير ظهر في 1987 يسمح لثلاث جامعات أوروبية بالاتحاد من أجل تحضير شهادة ماستر مشتركة يتم اقتراحها على طلبة جامعة أربعة غير أوربية و الماستر الممنوح يفتح المجال للاعتراف به في البلدان الأعضاء.

يعرفه الفضاء الأوربي للتعليم العالي :هو عبارة عن تنظيم الدراسات الجامعية في ثلاث مراحل:

الليسانس :تحضر في ثلاث سنوات بعد الحصول على البكالوريا.

الماستر: وتحضر في عامين وهذا بعد الحصول على شهادة الليسانس.

الدكتواره :وتحض في ثلاث سنوات وهذا بعد الحصول على شهادة الماستر.

الدرارسة في طور اليسانس والماستر تكون منظمة على شكل سداسيات، وكل سداسي يحتوي على مجموعة من الوحدات التعليمية حيث توجد من وحدتين إلى ثلاث وحدات في كل مسار ويوجد هذا النظام في مسارات دراسية تقودنا إلى أحد الاختيارين:

- الاندماج المهني (ليسانس مهني/ماستر مهني).

- مواصلة الدراسة أي من الليسانس البحث إلى ماستر البحث تليها دكتوراه.

وقد عدّ الفضاء الأوربي للتعليم العالي نظام ل م د تنظيما جديدا للدراسة في الجامعة، وقد أشار هذا التعريف إلى المدة الزمنية التي يقضيها الطالب في كل مرحلة كما تطرق هذا التعريف إلى أن الدراسة تكون في شكل وحدات تعليمية.

وتعرفه و زارة التعليم العالي والبحث العلمي على أنه: هندسة جديدة للتعليم العالي متصلة بثلاث مستويات للتكوين ليسانس، ماستر، دكتوراه، والدراسة في نظام ل م د تكون على شكل ميادين، والميدان عبارة عن مجموعة من التخصصات والفروع المرتبطة والمتشابهة. تحت ميدان واحد.

من خلال التعريفات يتضح أن و زارة التعليم العالي والبحث العلمي تبنت هذه الهيكلة التعليمية الجديدة كأحد الإصلاحات المنتهجة لتصحيح الاختلالات التي مسّت النظام التعليمي الجامعي موضحة المدة الزمنية لكل مستوى من مستويات التكوين كما أن الدراسة تكون منظمة على شكل ميادين أي التحام مجموعة من الفروع والتخصصات التي تكون متشابهة فيما بينها في ميدان واحد.

نظام تعليمي تمّ استحداثه في الجامعة الجزائرية يهدف إلى تقديم تكوينا علميا للطلاب على أساس الطلب الاجتماعي وتأهيلهم ليتمكنوا من خدمة مجتمعهم، كما يسعى لإعطاء البعد الدولي للنظام التعليمي والشهادة الجامعية تكون الدراسة فيه على شكل سداسيات وكل سداسي يحتوي على مجموعة من الوحدات التعليمية كما أنّ المدة الزمنية: ليسانس ثلاث 03 سنوات، ماستر 02 سنتين، دكتوراه 03 ثلاث سنوات والدراسة تكون

إمّا بحثية أو مهنية، وسيتم التطرق فيها النظام إلى أربع متغيرات أساسية لمعرفة واقعها في الجامعة الجزائرية البرامج التعليمية،المرافقة البيداغوجية،البحث العلمي،تدويل الشهادة الجامعية.

ويتميز نظام الليسانس والماستر والدكتوراه بـ: نظام التعليم العالي الوطني(ليسانس وماسترودكتوراه) بـ:

- هيكلة جديدة للتعليم.

- إعادة تنظيم التعليم.

- محتويات برامج بيداغوجية مبدعة.

- ممارسات بيداغوجية جديدة.

- مقاربة جديدة في بناء عرض التكوين.

مسار التكوين:

تهيكل المسارات الجامعية وفق مسارات تكوين متنوعة ومكيّفة.

ويُعدّ مسار التكوين تركيب منسجم لوحدات التعليم وفق منطق للتدرج مكيّف حسب أهداف محدّدة. حيث تسمح هذه التركيبات داخل الميدان، بمنح اختيار مسارات متعدّدة بالانتقال من منطق المسارات المفروضة إلى منطق مسارات أكثر مرونة، بحضور متميز للطالب، تدمج مقاربات متعدّية ومتعدّدة التخصصات، ذات طابع مهني.

التوجيه التدريجي للطالب حسب مشروعه المهني أو الشخصي من خلال نظام المعابر ما بين مختلف المسارات. ثم وضع نظام للمعابر ما بين مختلف مسارات التكوين، لتمكين الطالب من بناء مسار فردي عن طريق التوجيه وإعادة التوجيه، أين يمكنه تثمين مكاسبه ومن ثمة الاستفادة من تدرج مرن في دراساته.

في البداية يتم يصمم عرض التكوين، حسب أهداف أكاديمية مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجامعات و/أو حسب أهداف مهنية مع مراعاة التكفل باحتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

تتكفل فرقة التكوين المُشكّلة من أساتذة جامعيين ومهنيي القطاع الاجتماعي والاقتصادي، لعرض التكوين.

تترجم الأهداف عبر:

إعداد برامج التعليم من طرف الأساتذة أنفسهم المشكّلون في فرق التكوين، لهذا فإنهم مدعوون لإشراك مهنيي القطاع الاجتماعي والاقتصادي في إعداد البرامج وكذا في تأطير الطلبة، تسخير الإمكانيات البشرية والمادية والمالية الضرورية لانجاز هذه البرامج.

يكتسي عرض التكوين في الليسانس إمّا طابعا "أكاديميا" أو طابعا "مهنيا." ويؤدي الطابع الأكاديمي، بالدرجة الأولى، إلى مسار مهني في التعليم والبحث، بينما يؤدي الطابع المهني، بالدرجة الأولى، إلى الحياة المهنية.

ويرتكز عرض الماستر بشكل قوي على مخابر البحث في الجامعة ويتفرع بدوره إلى غايتين: إما غاية "البحث "أو غاية " مهنية ".

يصمم عرض التكوين من طرف فرقة التكوين ويقترح من قبل المؤسسة على شكل دفتر شروط، وتخضع دفاتر الشروط لإجراء التقييم والتأهيل:

على المستوى الجهوي: فحص وتقييم من طرف اللجان الجهوية للتقييم، ثم المصادقة عليها من طرف الندوات الجهوية.

على المستوى الوطني: فحص وتقييم من طرف اللجان البيداغوجية الوطنية للميدان، ثم المصادقة عليه أو تأهيلها من طرف اللجنة الوطنية للتأهيل.

وقبل مرور مسارات التكوين إلى المستوى الجهوي أو الوطني فإنها تعتمد على المجلس العلمي للكلية، الذي من مهامه[1]:

إبداء آرائه وتوصياته فيما يلي:

- تنظيم التعليم ومحتواه.

- تنظيم أشغال البحث.

- اقتراحات برامج البحث.

- اقتراحات إنشاء أقسام أو غلقها.

- اقتراحات إنشاء وحدات البحث و/أو مخابر بحث وغلقها.

- اقتراحات فتح شعب أو غلقها.

[1] ينظر: المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 أوت 2003 والمعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-343 المؤرخ في 27 سبتمبر 2006، والذي يحدد مهام الجامعة و القواعد الخاصة بتنظيمها وكذا تشكيلة ومهام المجلس العلمي للكلية. والقرار الوزاري المؤرخ في 05 مايو 2004 والذي يحدد كيفيات سير المجلس العلمي للكلية.

- اقتراحات فتح شعب ما بعد التدرج وتمديدها و/أو غلقها وتحديد عدد المناصب المطلوب شغلها.

- دراسة حصائل النشاطات البيداغوجية و العلمية للكلية التي يرسلها عميد الكلية إلى مدير الجامعة مرفقة بآراء المجلس وتوصياته.

أما المجلس العلمي للجامعة، فمن مهامه: القيام بإصدار توصيات وآراء حول: المخططات الفصلية والسنوية والمتعددة السنوات للبرامج التعليمية وخطط البحث.